

عمان: الخميس ٨ دُو الحجة سنة ١٤٠٣ الموافسة،١٥ ايلسول سنسة ١٩٨٣ م. العسدد ٧٧ ١٣

الفرس

| صفحة | الفهريس | |
|------|---|---------------------------------|
| 1889 | قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه | قائون مؤقت رقم (۲۱) لسنة ۱۹۸۳ |
| 120. | قانون معدل لقانون مزاولة مهنة الصيدله | تانون مؤقت رقم (۲۲) لسنة ۱۹۸۳ |
| 1207 | قانون تصديقاتفاقية قرض بينحكومة المملكة الاردنية الهاشمية | قانون مؤقت رقم (۲۳) لسنة ۱۹۸۳ |
| | والعبندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي | |
| 1270 | نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدواثر الحكومية | نظام رقم (٤٣) لســـنة ١٩٨٣ |
| | للسينة المالية ١٩٨٣ | |

مديرية المطابع المسكرنة

أن الحسن بن طلال فائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٤/٩/٩٨٨

نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ، ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : _

> قانون مؤقت رقم (۲۲) لسنة ۱۹۸۳ قانون معدل لقانون مزاولة مهنـة الصيدلـة

المادة ١ – يسسى هذا القانون (قانون معدل لقانون مزاولة مهنة الصيدلة لسنة ١٩٨٣) ويقرأ مع القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيها يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ ــ يلغي النص الحاص بتعريف كلمة (المفتش) في المادة (٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التسالي : ــ

الصيدلي او الطبيب او صاحب اي مهنة طبية او صحية يكلفه الوزير بالتفتيش على المؤسسات الصيدلانية وفقا لاحكام هذا القانون .

> المادة ٣ – يلغى نص المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ـــ لا يجوز لاي شخص مزاولة المهنة في المملكة الاردنية الهاشمية باية صفة الا :

أ ــ اذا رخص من الوزارة بذلك وسجل عضوا في النقابة .

ب- وعمل لدى الوزارة او الحدمات الطبية الملكية للقوات المسلحة في وظيفة تتعلق بالمهنة لمدة سنتين اذا كلف بذلك وتم تعيينه فيها وكانت شروط التعيين متوفره فيه .

ج ـ اذا لم تقم الوزارة او الحدمات الطبية الملكية للقوات المسلحة بالتعيين خلال شهرين مــن تاريخ ترخيص الصيدلاني يعتبر في حل من احكام الفقرة (ب) من هذه المادة ۾

المادة ٤ ــ يلغى نص المادة (١٨٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ــ

عن الحس بن طهول مائب ممولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٤ /٩/٣/٨

نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيد المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : _

قانون مؤقت رقم (۲۱) لسنة ۱۹۸۳

قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٨٣) ويقرأ مع القانون رقــم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل الفقرة (٤) من المادة (٩) من القانون الاصلي على الوجه التالي : ـــ

أ _ بالغاء نص البند (أ) منها ويستعاض عنه بالنص التالي : _

٤ – أ – اذا اهمل اي طريق او اي جــزء منه واقعاً خارج الحدود البلديـــة او التنظيمية للبلديات او خارج حدود المخططات الهيكلية المصدقة نهائيا للمجالس القروية ، جاز لمجلس الوزراء ان يقرر الغاء هذا الطريق او اي جزء منه و تعتبر عندثذ رقبة الارض لذلك الطريق او اجزائه ملكا للحكومة .

ب بالغاء نص البند (ب) منها ويستعاض عنه بالنص التالي : _

٤ – ب – اذا اهمل اي طريق ممسوح ومرسوم على الخرائط او اي مجرى ماء او اهمل ايجزء منهما وكان الطريق او المجرى واقعا ضمن حدود اي بلدية او منطقة تنظيمها او ضمن حدود المحططات الهيكلية المصدقة بصورة نهائية لآي عجلس قروي فللمجلس البلدي او المجلس القروي الذي يقع ذلك الطريق او المجرى ضمن حدوده تلك ان يقررالغاءه كليا او جزئيا ويصبح مــــا الغي منه على ذلك الوجه ملكًا للبلدية او المجلس القروي حسب مقتضى الحال وتصحح القيود المتعلقة به لدى دائرة الاراضي والمساحة ونقا

1914/9/2

الحسن بن طلال رئيس الوزر^{اء} الاعلام ووزير الدماع with sulacs عدنان ابو عودة مضر بدران وزير شؤون الارض المتلة وزير العدل ووزير الثنانة والشبلب والسياحة والاثار بالوكالة اهمد عبد الكريم الطراونه وزير الزراعة الدكتور معمد عضوب الزبن مروان دودين وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النتل ووزير الاشغال العامة بالوكالة المهندس علي السحيمات وزير الاوتنان والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف الخَارَجية مروان القاسم وزير دولة لشؤون رثاسة الوزراء ووزير التبوين بالوكالسة حكمت الساكت وزير الصناعة والتجارة

وزيـــر العبــــك الدكتور جواد العنائي

الصيدليات او من يكلفه الوزير بذلك من الاطباء والصيادلة في الوزارة ، ويمارس المفتش السدي يقوم بواجباته بمقتضى احكام هذه الفقرة صلاحيات الضابطة العدليـــة المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به .

بــ للوزير تكليف اي من اصحاب المهن الطبية او الصحية القيام بالتفتيش على المؤسسات الصيدلانية،
 على ان يقوم المفتش باعمال التفتيش في هذه الحالة تحت اشراف المدير او مدير الصحة .

ا لحسن بن طلال

1914/9/5

وزير رئيس الوزراء الاملام ووزير الدناع عدنان ابو عودة مضر بدران

وزير شؤون وزيسر وزير العدل ووزير الثقافة والشباب الرض المحتلة المواصلات الزراعة والسياحة والاثار بالوكالة هسن ابراهيم الدكتور محمد عضوب الزبن مروان دودين احمد عبد الكريم الطراونه

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الاوقاف والشؤون ووزير الاسفال العامة بالوكالة الخارجية والمتدسات الاسلابية المهندس علي السحيمات مروان القاسم كامل الشريف

وزيسرة الننهبة وزيسسر وزيسر وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الاجتهاعية المحمدة التربية والتعليم ووزير التموين بالوكالسة انعام المفتي التكتور زهي ملحس الدكتور سعيد التال حكمت الساكت

وزير وزير الشؤون البلدية وزيـــــر وزير الشؤون البلدية وزيـــر وزير المخلية والتجارة المبـــك المهـــك المهـــك المهـــك مسن المهني وليــد عصفور جواد المنائي

 $(x_1, y_1, y_2, y_3, y_4, \dots, y_n) = (x_1, y_2, \dots, y_n)^{\frac{1}{2}} (x_1, \dots, x_n)^{\frac{1}{2}} (x_n, \dots, x_$

في الحس بن طهول مائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٩/٤ نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيد المؤقت ، واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ــ

قانون مؤقت رقم (۲۳) لسنة ۱۹۸۳

قانون تصديق اتفاقية قرض

بــين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الادة ٧ – تعتبر الاتفاقية الملحقة بهــــذا القانون والمعقودة بـــين حكومة المملكة الاردنية الهاشية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويـــل مشروع طريق الزرقاء ـــ المفرق ــ الحدود السورية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ – رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسن بن طلال ١٩٨٣/٩/٤

وزيسر رئيس الوزراء ووزير الدناع الماليــة الامـــلام سالم مساعده عدنان ابو عودة مضر بسدران وزير شؤون الارض المحتلة وزير المدل ووزير الثقامة والشباب وزيــر وزیـــــر اناتو احسالات والسياهة والانسار بالوكالسة الدكتور عبد الكريم الطراونه الزراعــــة هسن أبراهيم الدكتور معبد عضوب الزبن مروان دودين وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النتل وزير الاوتناف والشؤون وزير ووزير الاشغال المسامة بالوكالسة الخارجية والمقدسات الاسلامية المهندس علي السحيمات مروان القاسم كامل الشريف

ووزير الاشغال المسامة بالوكالسة الخارجية والمتدات الاسلامية والمتدسات الاسلامية والمتدات الاسلامية وزيرة التنبية وزير وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الاجتماعية المسحسات التربية والتعليم ووزير التبوين بالوكالة المام المتني الدكتور سعيد التل ابراهيم ايوب وزير وزير الشؤون البلدية والتجارة وزير وزير الشؤون البلدية وزير وزير الشؤون البلدية وزير وزير المتودة والبيئة الصناعة والتجارة المعالي وليد عصفور الدكتور جواد المنائي المحد عبيدات حسن المومني وليد عصفور الدكتور جواد المنائي

Special Contraction

Charles of the same of the sam

اتفاقية قرض

انه في يوم السبت الرابع من شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٣م .

تم الاتفاق بين : _

اولا حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

(وتسمى فيما يلي ه المقترض 🛚)

وثمانيا الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

(ويسمى فيما يلي « الصندوق العربي _{»)}

بما ان المقترض قد طلب من الصندوق العربي ان يمنحه قرضاً للمساهمة في تمويل مشروع طريق الزرقاء ــ المفرق ــ الحدود السورية الوارد وصفه في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية والمعبر عنه فيما يلي بــ « المشروع » .

وبما ان من اغراض الصندوق العربي الاسهام في تمويل المشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي في الدول إد العربية .

وبما انه قد ثبت للصندوق العربي اهمية المشروع وجدواه للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في دولة المقترض. وبما ان الصندوق العربي قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض الى المقترض بالشروط والاوضاع المبينة في هذه الاتفاقية .

لذلك اتفق الطرفان على ما يأتي :

المادة الاولى

القرض ، الفائدة ، والتكاليف الاخرى، السداد ، مكان السداد

٢ ــ يلتزم المقترض بأن يدفع فائدة سنوية بواقع ٦٪ (ستة بالمـــائة) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير
 المسددة . ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

٣ - في حالة قيام الصندوق العربي باصدار تعهد بهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقترض ، تطبيقاً لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقترض بدفع ٥ و ٠٪ (نصف بالماثة) سنوياً على اصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق العربي النهائي غير القابل للرجوع فيه .

خسب الفائدة والتكاليف الاخرى السائفة الذكر على اساس ان السنة ٣٦٠ يوماً مقسمة إلى ١٢ شهراً كل منها
 ٣٠ يوماً وذلك بالنسبة لاي مدة تقل عن نصف سنة كامله .

مـ يلتزم المقترض بأن يسدد اصل المبلخ المسحوب من القرض طبقاً لجدول السداد الوارد بالملحق رقم (١) نن هذه الاتفاقية .

٦ - يحق للمقترض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة، وبعد أن يكون قد أعطى الصندوق العربي الخطاراً سابقاً بحمسة واربعين يوماً على الاقل ، أن يسدد قبل آجال الاستحقاق : __

- (أ) جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، أو
- (ب) قسطاً كاملًا او اكثر من أقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من الاقساط الأبعد اجلا .
- ٧ تسدد الفوائد والتكاليف الاخرى المذكورة سابقاً كل ستة أشهر في الاول من نيسان (ابريل) والاول مــن تشرين الاول (اكتوبر) من كل سنة .
- ٨ اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخسرى المتقدمة الذكر ، تكون واجبة السدادفي دولة الكويت أو في الاماكن التي يحددها الصندوق العربي في حدود المعقول .

احكام العملات

- ٣ يحتفظ الصندوق العربي لنفسه بالحق في ان يسترد القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى ، امــا بالدنانير الكويتيه ، أو بنفس العملات التي دفع بها القرض للمقترض أو بالوكالة عنه . ويجوز للمقترض السداد بعمــلة اخرى بشرط موافقة الصندوق العربي .

٤ - كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة اخرى ، يقوم الصندوق العربي بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول .

المادة الثالثة

سحب مبالغ القرض واستعيالها

- ١ يحق المقترض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، ولمواجهة مدفوعات مطلوبـــة
 لتمويل المشروع وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية .
- ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على الاول من نيسان (ابريل) ١٩٨٣ ، أو لتمويل بضائع اشتريت بعملة المقترض قبل ذلك التاريخ الا اذا وافق الصندوق العربي على ذلك بم
- ٢ يجوز بناء على طلب المقترض ، وطبقاً للأحكام والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق العربي ، ان يقوم الاخير باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقترض أو للغير ثمن بضائع ممولة من هذا القرض . ويظل هذا التعهد سارياً حتى اذا الغي القرض أو اوقف حتى المقترض في السحب .

٣ – عندما يرغب المقترض في أن يسحب اي مبلغ من القرض ، أو في أن يصدر الصندوق العربي تعهداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقا للفقرة السابقة، يقوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقا النموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي بحيث يكون شاملا للبيانات والاقرارات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول.

وطلبات السحب والمستندات اللازمة ، التي سيرد النص عليها فيها يلي ، يجب ان تقدم مباشرة عقب انفاق المبالغ المقدمة عنها الا اذا اتفق المقترض والصندوق العربي على خلاف ذلك .

- على المقترض ان يقدم الى الصندوق العربي المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحبالتي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول ، سواء قبل ان يقوم الصندوق العربي بصرف المبالغ المطلوبة أو بعد صرفها .
- طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لها يجب ان تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لاثبات
 ان المقترض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وان المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط
 في الاغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٣ يلتزم المقترض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائه المبينة في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، وطبقاً للنسب الموضحة في ذلك الملحق . ويجوز تعديل البضائع والنسب من وقت لآخر بالاتفاق بين الادارة القائمة على تنفيذ المشروع وادرة الصندوق العربي دون تجاوز الحد الاقصى لمبلغ القرض .
- ٧ يقوم الصندوق العربي بدفع المبالمة التي يشت حــق المقترض في سحبها من القرض ، سواء الى المقترض أو لاذنه وأمره .
- ٨ ــ ينتهي حق المقترض في سحب مبالغ من القرض في ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٧ م. ، أو أي تاريــخ آخر ينم
 الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي .

المادة الرابعة

احكـــام خاصة بتنفيذ المشروع

- ا لتزم المقترض بوضع حصيلة القرض تحت تصرف وزارة الاشغال العامة (وتعرف فيها يلي بالوزارة) أو أبا
 جهة اخرى قد تحل محلها مستقبلا في تنفيذ اغراضها .
- ٢ ــ يلتزم المقترض ومن يعملون لحسابه بتنفيذ المشروع في المواعيد المحددة له وبالعناية والكفاءة اللازمتين وطبقا
 للاسس الادارية والهندسية والمالية السليمة ، ومن أجل ذلك يتعهد المقترض بأن يقوم بالآتي :
- أن تقوم الوزارة بتسمية مهندس من ذوي الحبرة والكفاءة يكون مقبولا لدى الصندوق العربي ليكون مديراً للمشروع، وذلك في موعداًقصاه ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٣ ، او اي تاريخ لاحق يو الهق عليه الصندوق العربي ، على ان يكون مزوداً بالصلاحيات والسلطات اللازمة لحسن الادارة .
- ب ــ ان تستعين الوزارة ببيت خبرة استشاري للاشراف على تنفيذ المشروع وان يتم اختياره وتحديد شروط استخدامه بالتشاور مع الصندوق العربي .
- ج ان تستكمل الوزارة التصاميم والمواصفات الحاصة بالمشروع بما في ذلك الجسور والتقاطعات الرئيسية على الطريق ، وتقدمها الى الصندوق العربي في موعد أقصاه ٣٠٠ تموز (يوليو) ١٩٨٣، وذلك للموافقة عليها .

- د) ان يتم بالتنسيق مع الحكومة السورية تحديد نقطة التقاء هذا الطريق بالطريق في الاراضي السورية ووضع التصاميم الخاصة بالجزء الاخير منه في موعد اقصاه ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣ ، او اي تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربي .
- ه) ان يستكمل اجراءات الاستملاكات اللازمة للمشروع قبل توقيع عقود التنفيسة وفي موعد اقصاه ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣ او اي تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربي وان يقوم بتسليم حرم الطريق واية اراضي اخرى لازمة لتنفيذ المشروع على نحو فوري وخالية من اية عقبات قانونية .
- و) ان تعد الوزارة برنامجا متكاملا لصيانة الطرق ، محددا احتياجات الصيانة العاجلة والمستقبلة ، وتتشاور مع الصندوق العربي بشأن تطبيقه ، وان تقوم الوزارة بدعم اقسام سيانة الطرق في المديريات التابعة لها في المحافظات بالحبرات الفنية اللازمة ، وتو فر لها الاعتمادات المالية الكافية .
- ز) ان تقوم الوزارة باحاطة الصندوق علما بالتعديلات التي تدخلها على هيكلها التنظيمي من اجل تطوير
 اعمال انشاء الطرق وصيانتها ، كما تتعهد باتخاذ الاجراءات اللازمة لملء الوظائف الرئيسية الشاغرة في
 كل من مديرية مشاريع الطرق الرئيسية ومديرية الطرق التابعتين لها .
- ح) ان يحيط الصندوق علما بنتائج دراسة النقل الوطنية الشاملة التي هي قيد الاعداد ، والتي مـــن اهدافهـــــا اعادة تنظيم قطاع النقل وتطويره ، وتطبيق نتائج هذه الدراسة .
- ط) ان تقوم الوزارة بوضع خطة تدريب شاملة للمهندسين والفنيين الذين يعملون لديــــا على المستوى المحلي
 والخارجي لسد احتياجات الوزارة الحاضرة والمستقبلة لمحتلف المهن وتعيين ضابط تدريب يكون مسؤولا
 عن وضع هذه البرامج ومتابعة تنفيذها .
- ١- تبرم عقود تنفيذ الاعمال الخاصة بالمشروع عن طريق التعاقد المباشر بين الجهة المستفيدة والمقاولين وذلك بطرح الاعمال في مناقصات دولية مفتوحة في اطار لوائح وقواعد الشراء المعمول بها في الصندوق العربي ، ويقدم المترض للصندوق العربي تقرير ا بنتائج تحليل العطاءات ، ويتم اختيار المقاول ممن تثبت كفاءتهم ومقدرتهم على حسن الاداء ، وتحدد شروط التعاقد بالتشاور مع الصندوق العربي .
- ا- يلتزم المقترض او من يعملون لحسابه بمسك سجلات مستوفاة ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، ومتابعة تقدمه (بما في ذلك تكاليف،) وتوضيع على نحو سلم يتفق مع الاسس المحاسبية المتعارف عليها المركز المالي للجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع وعملياتها".
- ربلترم المقترض بتمكين مندوبي الصندوق العربي من الاطلاع على سير العمسل في تنفيد المشروع وادارته ، والبضائع الممولة من القرض ، وجميع السجلات والمستندات المتعلقــة بالمشروع ، وتقديم جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات الخاصة باستخدام القرض .
- وَبُلْتُومُ الْمُقْتُرُضُ أَنْ يَقَدُمُ لِلْصَنْدُوقَ الْعُرْبَيُ جَمِيعُ الْمُعْلُومَاتُ وَالْبِيَانَاتُ الّي يَتَطَلُّهُا .. في حَدُودُ الْمُعَوْلُ ... والمُتعلقة
- مُعَمَّرُونَ ﴾ القلام الجَهَاةُ التي لقوم بتنفيذ المشروع الى الصنفوق العربي تقريرًا ربع سُنوَّي في شكل ومُضَمُون يو التي عليهما الصندوق العربي ، وذلك في وقت لا يتجاوز الثلاثين نوعا لهن نهاية رابع السنة أن المعالمين أن المارية المعارفين المعارفين
- المبهالمقلم الجهة التي تقوم التنفيذ المشروع الى الطمتانوق العربي تقريرًا مننوين الحن شير المشروع يُرودُلك في وقت لا يتجاوز ستقياشهو من بهاية اكالوسنة ، من عد درج مناه المدروة الدروة المدروة المدروة المدروة المدروة المدروة

د – يلتزم المقترض بأن يقوم مباشرة أو عن طريق جهة تابعة له بادارة المشروع ، وصيانته وكذلك بادارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطي أكبر فائدة ويعود باكبر نفع ، وذلك وفقـــا للأسس الهندسية والمالية السليمة .

- ٣ يتعاون المقترض والصندوق العربي تعاونا وثيقاً يكفل تحقيق أغراض القرض ، ولهذه الغايسة يزود كل مسن الطرفين الطرف الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول ، والمتعلقة بالحالة العامة للقرض ويتبادل المقترض والصندوق العربي الرأي من حين لآخر بواسطة مندوبيهما بالنسبة للمسائل المتعلقة بأغران القرض واستمرار سداد أقساطه بانتظام ويلتزم المقترض بأن يقوم باخطسار الصندوق العربي فورا بأي عامل يكون من شأنه أن يعرقل تحقيق أغراض القرض ، أو ينطوي على تهديد بذلك .
- ٧ يقرر المقترض والصندوق العربي أن في نيتبها أن لا يتمتع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق العربي عن طريق انشاء ضهان عيني على أموال الحكومة . ولا يسري ذلك على الضهانات العينيــة على الأموال لكفالة سداد ثمن شرائها ، كما لا يسري على الضهانات العينية على السلع التجارية أو المعاملات المصرفية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الاكثر من التاريخ الاصلي لنشوئها .
- ٨ يلتزم المقترض بأن يسدد أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى ، بالكـــامل دون أي خصم ، وم الاعفاء التام من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض ، أو مطبقة في أراضيه، سواء في الحاضر أو في المستقبل .
- ٩ تعفى هذه الاتفاقية ، والتصديق عليها ، وتسجيلها اذا اقتضى الأمر ذلك ، من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض أو مطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل . ويقوم المقترض بدفع أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة او الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها .
- ١٠ يكون سداد أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى معفيا مــن جميع قيود النقد المفروضة بموجب
 قوانين المقترض او المطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل .
- ١١ يقوم المقترض او من يعملون لحسابه بالتأمين على جميع البضائع المدولة مــن القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشرائها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم ، وعلى أن يكون التأمين واجبا دفعه في حالة وقوع ما يؤجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع أو بعملة أخرى قابلة للتحويل الحر .
- ١٢ يلتزم المقترض بأن يتخذ هو ومن يعملون لحسابه كافة الإجراءات والاعمال اللازمة لتنفيذ المشروع كما بلتزا بالامتناع عن القيام أو الساح بأي عمل قد يؤدي الى عرقلة تنفيذ المشروع او اعاقة تطبيق أي نص من نصوص هذه الاتفاقية.
- ١٣- جميع اوراق الصندوق العربي وسجلاته ووثائقه ومراسلاتة تعتبر سرية وتتمتع بالحصانة التامة بحيث لاتمفع للرقابة على المطبوعات او الإجرامات التقتيش
- ٤٠ جبيع أملاك الصندوق العربي وموجوداته تتمتع بالحصالة ضد التفتيش أو الاستيسلاء أو المصنادرة أو أل الملكية أو ما ماثل ذلك من اجراءات جبرية تصدر عن سلطة تنفيذية أو تشريعيه .

المسادة الخامسة الغاء القرض ووقف السحب منة

- يحق للمقترض أن يلغي أي جزء من القرض يكون باقيا دون سحب وذلك بموجب اخطار الى الصندوق العربي بذلك. على أنه لا يجوز للمقترض أن يلغى أي جزء من القرض يكون الصندوق العربي قد أصدر عنه تعهدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .
- ٢ يحق للعسدوق العربي بموجب اخطار المقترض أن يوقف سحب أي مبلغ من القرض اذا قام سبب من الاسباب
 الآتية واستمر قائما : __
- (أ) عدم قيام المقترض بالوفاء كليا أو جزئيا بالتزامه بسداد أصل القرض او الفوائد او التكاليف الاخرى او أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية او أي اتفاقية قرض اخرى بينالمقترض والصندوق العربي (ب) عدم قيام المقترض كليا أو جزئيا بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وشروطها .
- (ج) قيام الصندوق العربي باخطار المقترض بأنه قد أوقف السحب طبقا لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقترض والصندوق العربي بسبب تقصير المقترض في تنفيذ أحكامها وشروطها
- (د) قيام ظروف استثنائية تجعل مـن المتعذر قيـام المقترض بتنفيذ المشروع أو الوفاء باالتزاماتة الناشئـة
 عن هذه الاتفافية .

ويكون لقيام أي سبب من الاسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية ، من الأثر ، ما لقيامه بعد نفاذها . ويظل حق المقترض في أن يسحب اي مبلغ من القرض موقوفا كليا أو جزئيا ، حسب الاحسوال ، الى ان ينعدم السبب أو الاسباب التي من اجلها أوقف السحب ، أو الى ان يقوم الصندوق العربي باخطسار المقترض باعادة حقه في السحب . على أنه في حالة توجيه الصندوق العربي الى المقترض مثل هذا الاخطار ، يعود للمقترض حقه في السحب محدودا بالقدر ومقيدا بالشروط المبينة في الاخطار ، كما أن توجيه الصندوق العربي لمثل هذا الاخطار لا يؤثر في أي حق من حقوقه ولا محل بالجزاءات المترتبة على قيام أي سبب آخر لاحق من أسباب الايقاف

٣ - في الخالة ما اذا قام سبب من الاسباب الواردة بالفقرة ۴ (أ) من المادة الخامسة ، واستمر قائماً لمدة ثلاثين يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه الخطار الى المقترض ، أو في حالة قيام سبب من الاسباب الوارادة بالفقرات ٢ - (ب.) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمراره قائما لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجية اخطار الى المقترض ، يحق للصندوق العربي حينئذ أو في اي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذاك لايزال قائما ، ووفقاً لما يراه ، أن يقرر ان اصل القرض قد اصبح مستحقا وواجب الاداء فــورا بصرف النظر عن اي نفل الغربي هذه الاتفاقية مخالف ذلك .

أم أذا ظل من المقترض في سحب أي مبلغ من القرض الوقوعا لمدة الاثين يومًا ، أو اذا بقي من القرض جر لم ينتخب يعد تأريخ انهاء السحب المحدد في الفقرة (٨) من المادة الثالثة من عده الاتفاقية ، فانه يجور للصندوق العران أن يخطر المقترض بانهاء لحقة في سلحب المبلغ الثاني عير المنتخرب وبتوجيه هذا الانتخطار يعتبر هذا القدر من القرض ملغيا



أي الغاء للقرض من جانب الصندوق العربي أو ايقاف لحق المقترض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ الصادر عنها من الصندوق العربي تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة ، الا اذا تضمن التعهد نصا صريحا بخلاف ذلك .

٣ – يقتطع المبلغ الملغي من القرض على أساس نسبي من أقساط السداد المحددة في جدول السداد الملحق بهذه الاثفاقية

٧ - فيها عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تظل جميع أحكام هـذه الاتفاقية و نصوصها ساريـة المفعول
 وملزمة على الرغم من الغاء بافي القرض أو ايقاف السحب .

المادة السادسية

قوة الزام هذه الاتفاقية _ أثر عــدم التمسك باستعمال الحــق _ التحكيم

١ - تكون حقوق والتزامات كل من الصندوق العربي والمقترض المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة وفافلة طبقا لاحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من احكام القوانين المحلية . ولا يحق لأى من الطرفينان يحتج او يتمسك في اى مناسبة من المناسبات . بأن حكما من أحكام هذه الاتفاقية غيير سليم قانونا او غير نافذ استنادا الى أى سبب كان .

٢ – عدم استعمال أى من الطرفين لحق من حقوقه طبقا لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه به ، أو تاخسره في ذلك أو عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الاتفاقية أو باستعمال سلطة محولة له بمقتضاهالانخل بأى حق من حقوقه . ولا يفسر على انه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزاء الذى لم يستعمل او يتمسك به او جرى الثاخر في استعماله او التمسك به . كما ان اى اجراء يتخذه احد الطرفين بصدد عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التراماته . لا يخل بحقه في ان يتخذ اى اجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .

٣ ــ يسعى الطرفان الى تسوية أى خلاف او مطالبة بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودي بينهما ، فاذا لم ينم
 الاتفاق الودي بين الطرفين عرض النزاع على التحكيم وفقا لما هو مبين في الفقرة التالية .

٤ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض أحدهم ويعين الصندوق العربي المحكم الثانى دبعن المحكم الثائث باتفاق الطرفين وفي حالة استقالة أى محكم أو وفاتة أو عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التى عين بها المحكم الاصلى ، ويكون النخلف جميع سلطات المحكم الاصلي ويقوم بجميع واجبانة.

تبدأ اجراءات التحكيم بأعلان من احد الطرفين الى الطرف الآخر يشتمل على بيان واضح لطبيعة الخلاف او الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الاعلان ان يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فان لم يفعل عينه الامين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب من طالب التحكيم ، ويقدا المحكمان باختيار المحكم الثالث ، فاذا لم يتفقا على تبيينه خلال ستين يوماً من بدء اجراءات التحكيم ، جاز لأي من الطرفين ان يطلب من الامين العام لجامعة الدول العربية تعيين الحكم الثالث على ان يكون من بين اعلام رجال القانون العرب ، ومن غبر جنسية المقدّرض والمحكين الاولين .

وتنعقد هيئة التحكيم لاول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المحكم الثالث، وتقرر الهيئة مكان ومواعيد انعقادها بعد ذلك :

وتضع هيئة التحكيم قواعد اجراءاتها لتنبح فرصه عادلة للوقوف على وجهات نظر كل من الطرفين و وتفصل هيئة التحكيم — حضوريا او غيابيا — في المسائل المعروضه عليها ، وتصدر قراراتها واحكامها باغلبية الاصوات . ويجب ان يصدر حكمها النهائي كتابة وان يوقع عليه اغلبية الاعضاء على الاقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين. ويكون حكم هيئة التحكيم الصادرو فقا لاحكام هذه المادة نهائياً وملزما بتوجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

ويحدد الطرفان أتعاب المحكمين ومكافآت غيرهم من الاشخاص الذين يكلفون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم. فاذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الاتعاب والمكافآت قامت الهيئة بتحديدها مراعية في ذلك كافية الظروف. ويتحمل كل من الطرفين ما انفقه من مصروفات بمناسبة التحكيم بينها تفصل هيئة التحكيم في تحديد الطرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاته او نسبة توزيعها بين الطرفين واجراءات وطريقة دفعها ه ونطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة بين قوانين الدول العربية والاعراف السائدة في المعاملات الدولية

- ه اذا مضت مدة ثلاثين يوماً من صدور حكم هيئة التحكيم دون تنفيذه ، يرفع الامر الى مجلس محافظي الصندوق العربي لاتخاذ ما يراه مناسباً من الاجراءات .
- ١ تجب الاحكام المنصوص عليها في هذه الماده أي إجراء آخر يمكن اتخاذه في صدد المطالبات والمنازعات بسين الطرفين .
- ٧ يتم اعلان أحد الطرفين للاخر بأي إجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بالطريقة والشكل المنصوص عليهما في الفقره (١) من المادة السابعة ، ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بأن يجري الاعلان بأية طريقة او شكل آخر .

المـــادة السابعة أحكام متفرقة

- ا كل طلب او اخطار يوجهه احد الطرفين الى الآخر ، بناء على هذه الاتفاقية أو بمناسبة تطبيقها ، يتعين ان يكون كتابة . وفيها عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد قدم والاخطار قد تم قانوناً ، بمجرد أن يسلم باليد أو بالبريد أو بالبرق الى الطرف الموجه له في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب إخطار الى الطرف الآخر .



العناوين الآتية محددة اعمالا للفقرة (١) من المادة السابعة : _

عنــوان المقـــترض المحلس القومي للتخطيط ص • ب (٥٥٥)عمان المملكة الاردنيـــة الهاشميـــة

> المحلس القومي للتخطيط ـــ عمان 21319 NPC JO AMMAN العنوان الـــبرقي

عنوان الصندوق العربي : الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي بنـــاية سوق الصفاة ص٠ب

(۲۱۹۲۳) - الكويت دولة الكويت

العنـــوان الـــبرقي : انمعسربي - الكويست

171

457

واقرارا بما تقدم وقع الطرفان على هذه الاتفاقية في الكويت في التاريخ المذكور في صدرها ، بواسطة الممثلين للفوضين قانونا من جانب الطرفين ، من خمس نسخ، كل منها تعتبر أصلا وتعتبر جميعا مستندا واحدا ، وقد تسلم

A April 1

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية عن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتباعـــي

المفـــوض في التوقيـــع المدير العـــام / رئيس مجلــنس الادارة

٣ - يمثل المقترض في اتخاذ أي إجراء يجوز أو يجب إتخاذه بناء على هذه الاتفاقيـــة ، وفي التوقيـــع على أي مستند يوقــع عليـه تطبيقاً لها بها في ذلك طلبات السحب من القرض ، السيد رئيس المجلس القومي للتخطيط في المملكة الاردنية الهاشمية ، أو أي شخص ينيب عنـــه بموجب تفويض كتابي رسمي . وأي تعديل أو إضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها المقترض يجب أن تكون بموجب مستند كتابي يوقسع عليـه ممثل المقترض المذكور ، أو أي شخص ينيبـه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي يتضمن ما يفيد موافقته على أن التعديل أو الاضافة تبررهما الظروف وليس من شأنهما أن يزيدا إلتزامات المقترض على نحو يخل بالتوازن العقدي، وتكون التعديلات أو الاضافات نافذة وملزمة بمجرد توقيع ممثل المقترض عليها بناء على التفويض المذكور .

المادة الثامنة

نفاذ الاتفاقية وتعديلها وانتهاؤها

١ – لا تصبح هذه الاتفاقيــة نافذة ، الا اذا قدمت الى الصندوق العربي ادلة وافية تفيد ان ابرام الاتفاقيــة من جانب المُقترض قد تم بموجب تفويض قانوني وانه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا .

٢ ــ اذا وجد الصندوق العربي أن الادلة المقدمــة من المقترض على نفاذ الاتفاقيـة مستوفاة ، قام بارسال برقيــة الى المقترض بأن هذه الاتفاقية قد اصبحت نافذة ، ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية .

٣ _ أ _ اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المـــادة في ظرف ماثـة وعشرين يوماًمن تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، أو حتى إنتهاء أيـة مدة امتداد اخرى لهذه المهلـة يتفتى عليها الطرفان، فانـــه يحق للصندوق العربي في أي تاريخ لاحق أن ينهني هذه الاتفاقيـــة بموجب اخطار الى المقترض . وعند ارسال هذا الاخطار تنتهيي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتز اماتالطرفين المترتبـــة

ب ــ كذلك تنتهي هذه الاتفاقية ، وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها، عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع القوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى .

تعریفسات افغان د المحراف د د د د د د د د د د د د المحروف المحروف المحروف المحروف المحروف المحروف المحروف المحروف المحروف الله - يكلون السصطلحات التالية المعلى المبين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك أ

١ ـ المشروع يعني المشروع الذي من أجله عقد الفرض والوارد وضفة في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية أو حسبها يعدل هذا الوصف من وقت لآخر بالاتفاق بَينَ ثمثل المقترض المفوض وأدارة الصندوق العربي.

٧ - البضاعة أو البضائع تعنى المؤاد والمعدات والمسمات والآلات والادوات والخدمات الوارد ذكرها بالملحق والمراب المؤضَّاتُ في الملحق الملك كور . وأعن البضائغ يَشْمَلُ دَائمًا لكاليفُ اسْتَيْرَادُها أَلَى دُولَة المقترض ولايشمل ما يدفع من رسوم جمر كيسة أو أية ضرائب أخرى بموجب قوانين المقترض . و في المناب المراب المر

الملحق رقـــم (٢)

وصف المشروع واستخدامات حصيلة القرض

وصف المشروع

يتكون المشروع من العناصر التالية :

١ – انشاء الطريق ويتضمن انشاء طريق الزرقاء – المفرق – الحدود السورية الذي يبلغ اجمالي طوله حوالي ٥١ كيلو متراً و يتكون من جزئين ، الجزءالاول من الزرقاء الى المفرق وببلغ طولـه حوالي ٥ر٣٢ كيلو متراً و يتسع لاربعـــة مسارب للمرور (مسربين في كل اتجاه) ، والجزء الثاني مـن المفرق الى الحدود السورية ويبلغ طوله حوالي ٥٨١ كيلو مترآ و يتسمع لمسربين للمرور (واحد في كل اتجاه) ، وتشمل الاعمال الى جانب انشاء الطريق ، اربـــع تقاطعات وجسور رئيسيــة وعدد من العبارات ومنشآت تصريف المياه .

٢ – الاشراف على التنفيذ : ويشمل الخدمات الاستشارية اللازمة للاشراف على تنفيذ المشروع .

تستخدم حصيلــــة القرض في تمويل العناصر الآتيــــة :

| النسبـــة | الملغ المحصص (الف د.ك.) | الوصـــف | البنــد |
|-----------|----------------------------|---|--|
| /···· | 77. | انشاء الطريق الاشراف على التنفيد احتياطــــي | A Property of the second |
| 1 | £ • • • | (فقط اربعة ملايين دينـــــــــــــــــــــــــــــــــ | The state of the s |

the star in the starting

the Kar Land Story

(فقط اربعة ملايين دينـــــار كويتـــــي)

Wing west thank

H. Link ellerie Like somiet

 $= \frac{e^{-\frac{i}{2}}}{e^{-\frac{i}{2}}} e^{\frac{i}{2} L^2 e^{\frac{i}{2}} e^{-\frac{i}{2}}}$

Market Market

the state of the s Same a state of the form

تستنظر الأدامات

الملحق رقم (١)

جدول السداد بآلاف الدنيانـــير الكويتـــة

| بعدون المدويت | | | | | |
|------------------|-----------|--|--|--|--|
| القسط المستحق من | تساريسخ | | | | |
| اصل القسرض | السيداد | | | | |
| 14. | 1944/1-/1 | | | | |
| 17. | 1911/1 | | | | |
| ١٢٠ | 1911/11 | | | | |
| 17. | 1949/1/ | | | | |
| 17. | 14/4/1-/1 | | | | |
| . 17. | 199-18/1 | | | | |
| 14. | 199./1./1 | | | | |
| 14. | 1991/2/1 | | | | |
| 14. | 1991/1./1 | | | | |
| 14. | 1997/2/1 | | | | |
| 14. | 1994/1./1 | | | | |
| 17. | 1994/5/1 | | | | |
| 14. | 1994/1./1 | | | | |
| 14. | 1998/8/1 | | | | |
| 14. | 1998/11/1 | | | | |
| 14. | 1990/2/1 | | | | |
| 14. | 1990/1./1 | | | | |
| 14. | 1997/2/1 | | | | |
| 14. | 1997/11/1 | | | | |
| 14. | 1994/1 | | | | |
| 14. | 1994/11/1 | | | | |
| /4. | 1991/1 | | | | |
| 14. | 1441/11/1 | | | | |
| 14. | 1999/2/1 | | | | |
| 14. | 1999/1-/1 | | | | |
| 14. | 4/8/1 | | | | |
| 14. | 7/1./1 | | | | |
| 14. | 71/1/ | | | | |
| 14. | 41/1./1 | | | | |
| 14. | 44/8/1 | | | | |
| 14. | 44/1./1 | | | | |
| 15' | 44/5/1 | | | | |
| 14. | 44/1./1 | | | | |
| - | | | | | |
| £ • • • | • | | | | |



عن الحسن بن طهول نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى المادتين (٣١) و (١٢٠) من الدستور والمادة (١٠) من قانون الموازنة العامة رقــــم (٢) لسنــة ١٩٨٣ وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٨/٣١ نأمر بوضع النظام الآتي :_

نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٨٣ نظـام معدل لنظام تشكيـــلات الوزارات والدواثر الحكوميـــة للسنة المالية ١٩٨٣

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٨٣) ويقرأ مع النظام رقم (١٨) لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فيها يلي بالنظام الاصلي وماطرأ عليه من تعديلات كنظامواحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يعدل جدول الوظائف الملحق بالنظام الاصلي وفقاً لما هو مبين في الجدول المرفسيق بهذا النظام ويعتـــبر جزءاً منـــه .

1914/4/61

الحسن بن طلال

وزير الثقانة والشباب وزيسر وزيسسر الاعلام رئيس الوزراء ووزير السياحة والاثار الماليسة ووزير الخارجية بالوكالة ووزير الدناع معن أبو نوار سالم مساعده عدنان أبو عوده مضر بسدران

وزير شؤون وزيسر وزير وزيسر المحتلة المواصلات الزرامة المسلل الرامة المسلل المحتلة الم

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النتل وزير وزير الاوماك والشؤون ووزير الاشغال العسامة بالوكالسة التموين والمقدسات الاسلامية المهندس علي السحيمات ابراهيم ايوب كامل الشريف

زيرة التنبية وزيسر وزيسر وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء المحسسة التربية والتعليم المكتور زهير ملعس الدكتور سعيد التسل هكبت الساكت

وزير الداخلية وزير الشؤون البلدية وزير وزير وزير وزير والتروية والبيئة الصناعة والتجارة العهالي المحمد عبيدات حسن المومني وليد عصفور الدكتور جواد العناني

الفصل : ٢٦ ـــ وزارة العدل البرنامج :

| | • | | | البرنامج : |
|---------------|--------------|--------------|-----------|------------------------|
| ايضاحات | العدد بعد | العدد قبل | الدرجة او | المادة |
| | | التعديل | الراتب | رقها عنوانها |
| · | | | | ١١ ـــ الوظائف المصنفة |
| | | | | القسم القضائي |
| احداث وظيفة | 1 | ٨ | ۲۰۰ دینار | ۸ – قاضي |
| احداث وظيفتين | 77 | ٧٠ | الثانية | ۱۲ – قاضي |
| احداث وظيفة | ٤١ | ٤٠ | الرابعة | ۱٤ – قاضي |
| | { | | | |
| 1 | | | } | |
| ł | | } | } | } |
| | | |) | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| | } | | 1 | |
| | | ; | | |
| | | | | |
| A 1 | | | | |
| 1 | | | | |
| 1 | | | | |
| 1 | | | : | |

الفصل: ٧١ ـــ وزارة التربية والتعليم الم نامح: ب ـــ التعليم العام (الابتدائي والاعدادي والثانوي)

| البرنامج : ب ـــ التعليم العام (الابتدائي والاعدادي والثانوي) | | | | | |
|--|--|-------------------------|-------------------------|---------------------|--|
| | ايضاحــات | العدد بعد التعديل | العدد قبل التعديل | الدرجة او الراتب | المـــادة رقمها عنوانها |
| | تعديل وضع(١٠٠) وظيفـــة الى المادة (١ / ١٣) | _ | 1** | ۳۷ دینار | ۱۲ ـــ الوظائف غير المصنفة ۳۷ ـــ آذن / حارس ۲۰ ــ . |
| | | ١٠٠ | - | ۳۷ دینار | ۱۳ – الوظائف بعقود |
| | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | |

| ٧٢ ــ وزارة الصحــة | الفصل : |
|---------------------|-----------|
| جـ الخدمات الطبية | البرنامج: |

| | | | | الرنامج: جـ الخدمات الطبية |
|--------------------|-------------------------|----------------------------------|---------------------|---|
| ايضاحــات | العدد بعد التعديل | العدد قبــــل التعديـــــل | الدرجة او الراتب | المسادة رقمها عنوانها |
| احداث (۱۸) وظیفة | Yo | v | الخامسة | ۱۱ – الوظائف المصنفة ۲۷ – طبيب |
| احداث (۱۱) وظیفة | 11 | - | ۲۰ دینار | ۱۳ – الوظائف بعقود ۱۹ / أ – طبيب امتيساز |
| | | | | |
| | | | | |
| | | | | |